مقـــــدمة

تطورت أزمة العلاقات السورية الأمريكية، بعـد أن أدركـت واشـنطن أن تشويه صورة سوريا والضغط عليها من خلال الكونجرس بقانون محاسبة سوريا، والحملة الإعلامية الشرسة لاينال من مواقفها القومية فى العراق وفلـسطين، فعـز على الولايات المتحدة أن تقف سوريا بخطاب واضح بعكس الخطـاب الـسياسى العربى الذى يعتمد التعميم ستارا للغموض وعدم اليقين خوفا وطمعا فى الولايـات المتحدة. فعمدت واشنطن إلى استخدام مجلس الأمن ضمن حزمة الوسـائل التـى تضغط بها على سوريا، فاستصدرت القرار ١٥٥٩. والجديد فى هذه المرحلة هـو انضمام فرنسا وتقديمها لمشروعات القرارات المتلاحقـة. أعقـب القـرار ١٥٥٩ ووسط الجدل حوله وخاصة الوجود العسكرى السورى، وما إذا كان الانسحاب يتم وفق هذا القرار أم وفق أتفاق الطائف، وقع اغتيال السّيد رفيق الحريـرى رئـيس وزراء لبنان السابق الذى كان قد استقال بعد صدور هذا القرار بشهر تقريباً، وبعد أن وافق على التمديد للرئيس إميل لحود لولاية ثالثة وتعديل الدستور اللبنانى تبعـاً لذلك.

وقد إستخدم حادث الاغتيال بشكل منسق وترجمت كل تداعياته الفورية بمـا فى ذلك عواطف اللبنانيين إلى اتهام سوريا ووجودها فى لبنان بأنه سبب الاغتيـال كما أثبته تقرير لجنة تقصى الحقائق التى شكلها رئيس مجلس الأمن مـساء يـوم الاغتيال. فى هذه الظروف المتوترة وبسبب نصائح وضغوط دول عربية كبيـرة، فقد سارعت سوريا بالانسحاب وكانت سرعة الانسحاب التى فسرت فى الولايـات المتحدة وفرنسا بأنه إنجاز حققه البلدان للبنان وتعلق به البعض وانتعشت عـداوات قديمة لسوريا فأصبحت الساحة مهيأة لتصفية الحساب مع سوريا. تـشكلت لجنـة التحقيق الدولية عقب تقرير لجنة تقصى الحقائق استنادا إلى إشارة هذه اللجنة فـى تقريرها إلى سوريا فصدر القرار ١٥٩٥ بتشكيل اللجنة وعين القاضـى الألمـانى

ميليس رئيساً لها وبدأ عمله فى هذا المناخ الذى يجعل سوريا متهما ومطلوب إثبات هذا الاتهام بكل الطرق. وقد بذل ميليس جهودا ضخمة لتحقيق غايته ولكنه عجز، فتم تمديد مهمة اللجنة ثلاثة أشهر أخرى أعلن فى نهايتها عزمه على التخلى عن مهمته وتم تمديد مهمة اللجنة ستة أشهر أخرى حتى ٢٠٠٦/٦/١٥ وتعيين سيرجى برامارتز Brammertz القاضى البلجيكى خلفا لميليس، حيث بدأ مهمته يوم ٢٠٠٦/١/١١ تحت رعاية ميليس ومتابعته، ولمدة ستة أشهر فقط.

والحق أن القضية كلها تعود إلى أزمة العلاقات الأمريكية السورية التى تضم ملفات العراق وفلسطين وحزب الله ومواقف سوريا من هذه الملفات. أما الأدوات التى تستخدمها الولايات المتحدة فى هذا النزاع السياسى فهى أدوات قانونية وأهمها ثلاثة، الأداة الأولى هى العقوبات الأمريكية بموجب قانون محاسبة سوريا بتهم متعددة وكأن هذا القانون يهدف إلى تقويم سوريا وإعادتها إلى الطريق القويم. والأداة الثانية هى استخدام مجلس الأمن والتوافق فى المصالح مع أعضائه الدائمين بحيث تبدو قرارات المجلس معبرة عن إجماع سياسى على انتهاك أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ولم يتردد الساسة فى اعتبار هذه القرارت تعبيرا عن الشرعية الدولية وكأن قرارات المجلس الأخرى التى وجه فيها إلى تشكيل لجنة لتقصى الحقائق فى مذابح إسرائيل فى جنين، وإنشاء دولة فلسطينية تمثل الشرعية الدولية الليّنة soft law ، وكأن الدول الكبرى هى التى تحدد درجة الليونة والصلابة فى قرارات المجلس. أما الأداة الثالثة، فهى تدبير أو استغلال مقتل الحريرى فى تحقيق عدد من الأهداف من خلال لجنة التحقيق الدولية التى لايوجد لها مثيل فى تاريخ التحقيق الدولى مستندة إلى قرارات مجلس الأمن. وأهم هذه الأهداف هى إشعار سوريا بالثمن الذى تدفعه بسبب مواقفها، والثانى استمرار النزيف فى العلاقات السورية اللبنانية، والثالث إحراج وإضعاف القوى ذات التوجهات القومية الحليفة للحق والمصلحة العربية العليا، بما يؤدى فى النهاية إلى خدمة الأهداف الإسرائيلية مع سوريا ،لبنان. وقد كانت القضية الكبرى فى القرار ١٥٥٩ هى الانسحاب

السورى وقد تم، فأضيفت قضايا التضييق على حلفاء سوريا وهم حزب الله والمنظمات الفلسطينية، كما أضيف دم الحريرى الذى يجعل التحقيق بمساره وطريقته سيفا ضاغطا على سوريا بما لايدع مجالا لالتقاط الأنفاس للنظر فى العلاقات مع لبنان أو الالتفات إلى قضايا الشعب السورى. وبين الحين والآخر تنطلق التصريحات الأمريكية حتى يستمر الاشتعال والانتقام، مثل أن الشعب السورى يستحق حكومة أفضل من حكومته، للتحريض ضد الحكومة السورية.

ولما كانت أزمة العلاقات السورية اللبنانية هى التى تتصدر قائمة الخسائر والتشويه الإعلامى الأجنبى وأحياناً العربى الذى يضلل الرأى العام، فقد رأينا من المفيد أن نقدم الحقائق القانونية مجردة وموثقة مؤكدين على أن المؤامرة خطيرة لأسباب كثيرة، أولها أنها تعتمد على توظيف مجلس الأمن ولجنة التحقيق الدولية، وثانيها أنها تقدم شرعية دولية موهومة على أنها الشرعية الدولية التى يجب الامتثال لها مع أن الولايات المتحدة تنتهك أبسط قواعد الشرعية الدولية ولاتقيم وزنا للأمم المتحدة وقراراتها وتبحث عن بديل للمنظمة الدولية التى تتباطأ فى الاستجابة للإملاءات الأمريكية، ولكنها حريصة على استغلالها والاستفادة بمنصتها.

تلك صفحات التزمت فيها التحليل القانونى الصارم لتكون جزءاً من الحقيقة فى تاريخ النضال العربى ضد مخططات الاستهداف الأجنبية، وحتى تكون عونا للقراء فى التعرف على الحقيقة وسط الغيوم الممتدة التى تظلل قضايا الأمة فى هذه المرحلة الدقيقة.

والله غالب على أمره.

السفير الدكتور عبدالله الأشعل

القاهرة فى ١٦ يناير ٢٠٠٦